اتفاق شبه نهائي للتهدئة بالأراضي الفلسطينية

إسرائيل: الجيش يغلق تحقيقات «جمعة غزة السوداء»

وزير الدفاع الإسرائيلي وقادة عسكريون

وحدات استيطانية جديدة في مدينة القد

الأراضي المحتلة - «وكالات»: ذكرت صحيفة الحياة، أن رئيس الاستخبارات العامة المصرية اللواء الوزير عباس كامل زار تل أبيب الأربعاء في مسعى أخير للتوصل إلى اتفاق في شأن 4 ملفات، قبل توجهه أمس الخميس إلى مدينة رام الله للغاية ذاتها.

ودعا الرئيس محمود عباس، في مستهل اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله مساء أمس، إلى مصالحة فلسطينية قائمة على سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح واحد، رافضاً وجود أي نوع من الميليشيات في قطاع غزة.

وكشفت مصادر فلسطينية مطلعة للصحيفة، أن كامل توجه إلى تل أبيب للبحث في التفاصيل شبه النهائية لاتفاق متكامل يشمل موافقة إسرائيل على التهدئة، وتنفيذ مشروعات إنسانية في قطاع غزة، ولاحقاً مفاوضات غير مباشرة مع حركة حماس لتبادل الأسرى، وكذلك الموافقة على المصالحة الفلسطينية، وأضافت أن كامل سينتقل لاحقاً إلى رام الله للقاء الرئيس عباس وتحصيل موافقته على الملفات الأربعة أيضاً.

وتأتي زيارة كامل في وقت يزور القاهرة وفدان رفيعان من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إضافة إلى وفود عدد من الفصائل الصغيرة، فيما يصل وفدان رفيعان من الجبهتين الشعبية والديموقراطية اليوم.

وكشف مصدر فلسطيني آخر أنه قد يتم الإعلان عن اتفاق التهدئة في حضور كل الفصائل غدا الجمعة في القاهرة.

وتأتي زيارة كامل في وقت أثارت غضب القاهرة تصريحات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد الذي وصف اتفاق التهدئة المحتمل مع إسرائيل بـ «الخيانة للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية»، قبل أن يتراجع ويتم تعديل التصريح بحيث اعتبر أن اتفاق التهدئة يجب أن يكون وطنيا لا فصيليا.

من جهة أخرى قال جيش الاحتلال الإسرائيلي، الأربعاء، إن تحقيقاً إسرائيلياً في واحدة من أكثر الأحداث دموية في حرب غزة عام 2014 لم يجد أي مخالفات جنائية من جانب الجيش.

وتعرضت إسرائيل لانتقادات شديدة بسبب الهجوم الذي عرف باسم «الجمعة السوداء» والذي قتل فيه الجيش مدنيين فلسطينيين خلال محاولة لإنقاذ جندي مخطوف.

ووفقاً للجيش، فإن ما يصل إلى 70 مدنياً فلسطينياً قتلوا «بغير قصد» خلال الهجوم الذي استمر 4 أيام، كما قتل خلاله 42 مسلحاً على الأقل.

وتشير جماعة، بتسليم الحقوقية الإسرائيلية، إلى مقتل أكثر من 207 أشخاص، بينهم 154 مدنياً.

وقال الجيش نقلاً عن تقرير للمدعي العام العسكري: «تشير النتائج بوضوح إلى أن أعمال الجيش الإسرائيلي كانت تهدف إلى تحقيق هدف عسكري واضح وهو إحباط خطف الليفتينانت، هدار جولدين، ومهاجمة المنظمات الإرهابية في المنطقة».

وبدأ الجزء الأكثر حدة من القتال صباح يوم الجمعة الأول من أغسطس بعد فترة وجيزة من سريان وقف إطلاق النار عندما خرج مسلحون فلسطينيون من نفق وخطفوا هدار جولدين، وقتلوا جنديين آخرين.

وقال المدعي العام العسكري إنه يفترض أن يكون جولدين على قيد الحياة أثناء الهجوم الإسرائيلي، وأن موته «أصبح واضحاً في وقت لاحق».

وقالت جماعات حقوق الإنسان إن «خطة العمليات الإسرائيلية الخاصة بالجنود المخطوفين والمعروفة باسم «توجيه هانيبال» سمحت باستخدام غير متناسب للقوة لإنقاذ الجندي».

وفي تقريره، رفض المدعي العام العسكري هذا الاتهام قائلاً إنه على الرغم من أن التوجيه قد سمح بـ«قوة كبيرة» ضد الخاطفين، إلا أنه لم يسمح «بإيذاء متعمد» للمدنيين.

من جانب آخر أكدت مصادر فلسطينية أن البحرية الإسرائيلية اعتقلت صباح أمس الخميس 4 صيادين فلسطينيين قبالة بحر مدينة غزة.

ونقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) عن المصادر، أن جنود البحرية الإسرائيلية فتحوا نيران أسلحتهم الرشاشة على مراكب الصيادين قبالة بحر منطقة السودانية، قبل أن يعتقلوا 4 صيادين كانوا على متن مركبي صيد، كما تم مصادرة المركبين وتم نقلهم جميعا إلى ميناء أشدود القريب من غزة.

ويأتي اعتقال الصيادين بعد يوم واحد من سماح السلطات الإسرائيلية بتوسيع منطقة الصيد في بحر قطاع غزة.

ولم تعقب مصادر إسرائيلية على الحادثة، لكن الجيش الإسرائيلي عادة ما يبرر اعتقال واستهداف الصيادين من قطاع غزة بتجاوزهم مساحة الصيد المسموحة لهم، والتي تقول إسرائيل إنها تهدف إلى منع أي عمليات تهريب عبر مياه البحر.

من جهة أخرى تظاهر عشرات الفلسطينيين في مدينة رام الله، للمطالبة برفع «الإجراءات العقابية» عن قطاع غزة، وصرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بالقطاع.

ورفع مشاركون لافتات تطالب بضرورة إنهاء «العقوبات» التي فرضتها السلطة الفلسطينية على غزة، وصرف كامل رواتب موظفيها، وتقديم الخدمات للسكان في القطاع.

وردد المتظاهرون هتافات داعمة لقطاع غزة، وأخرى تطالب السلطة الفلسطينية برفع، أي عقوبات عنها.

وأكد متحدثون في الاعتصام الاستمرار في الفعاليات والمسيرات في الضفة الغربية إلى حين إعادة صرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في غزة ودعمها بكافة الأشكال.

وسبق أن وجهت أكثر من 100 منظمة أهلية وحقوقية من قطاع غزة والضفة الغربية، نداءً عاجلاً مشتركاً، للمطالبة بصرف رواتب موظفي السلطة في غزة بشكل كامل، ووقف الانهيار الخطير في القطاع.

ويعتقد أن خصم صرف رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة الذين يقدر عددهم بنحو 70 ألف موظف، يأتي ضمن إجراءات عقابية جديدة كان الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، قد توعد بها.

ولوح عباس قبل أشهر بأن السلطة ستوقف كافة مسئولياتها في غزة حال لم تستجيب حركة حماس، التي تسيطر على القطاع منذ منتصف عام 2007 لمطالبه بتسليم إدارة القطاع بالكامل.

وسبق أن خصمت حكومة الوفاق، منذ مطلع أبريل عام 2017 ما يزيد على 30% من رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة، قبل أن يتم رفع الخصم إلى نحو 50 في المئة منذ عدة أشهر.

من ناحية أخرى أقرت بلدية الاحتلال أو ما تسمى بسلطة أراضي إسرائيل، اتفاقاً، الأربعاء، يتم بموجبه بناء 20 ألف وحدة استيطانية جديدة في جميع أنحاء مدينة القدس، كما وافقت على استثمار 1.4 مليار شيكل في البنية التحتية والأماكن العامة في أحياء المدينة.

ويشمل الاتفاق، بحسب ما ذكر موقع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي بناء مناطق عمل، ومناطق تجارية، وفنادق جديدة، على مساحة 3 ملايين متر مربع، تأتي في إطار مشروع مدخل مدينة القدس إلى جانب مناطق أخرى.

ووصف رئيس بلدية الاحتلال في القدس، نير بركات، الاتفاق بالتاريخي وغير المسبوق، قائلاً: «إنه مهم لمستقبل مدينة القدس، فالمشروع سيسمح بإضافة 20 ألف عائلة جديدة في القدس، والمشاريع الاقتصادية ستشرع من النمو الذي بدأته بلديته في العقد الأخير».

من جانبها استنكرت الحكومة الفلسطينية، أمس الخميس، خططاً أقرتها إسرائيل لإقامة 20 ألف وحدة استيطانية في مدينة القدس.

وقال المتحدث باسم الحكومة يوسف المحمود، في بيان صحافي، إن الخطوة تمثل «عدواناً جديداً يضاف إلى دائرة العدوان المستمر على المدينة المقدسة منذ احتلالها عام 1967، ويندرج أيضا في إطار معاداة آمال السلام والأمن والاستقرار المنشود».

وأضاف المحمود أن «هذا الإعلان الاستيطاني يعتبر من جهة أخرى إعلان حرب على وجود مدينة القدس ومعالمها العربية والإسلامية ومحاولة لطمس تلك المعالم التي تميزها عبر إغراقها ببحر الاستيطان الأسود».

وحمل المحمود إسرائيل والإدارة الأمريكية «المسؤولية عن هذا التوجه الاستعماري الذي سيدفع ببلادنا وكامل المنطقة والعالم إلى مزيد من التوتر والقلق وتشجيع العنف الذي تتبناه جهات غريبة عن مجتمعاتنا وعاداتنا وتقاليدنا».

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الخميس، ما أورده الإعلام العبري حول اتفاق بين بلدية الاحتلال في القدس وما تسمى «سلطة أراضي إسرائيل»، لإقامة 20 ألف وحدة استيطانية جديدة في مناطق مختلفة من القدس المحتلة.

وأوضحت الخارجية في بيان صحافي أمس، وفقا لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن هذه الخطوة الإستيطانية التهويدية التوسعية تتزامن أيضا مع تسريع عشرات المخططات والمشاريع الاستيطانية، من بينها مشروع القطار الهوائي الذي يربط بين القدس الغربية والشرقية، وهو مشروع استيطاني يمر بمحاذاة أسوار البلدة القديمة وتشرف عليه منظمة العاد الاستيطانية.

وأشارت إلى أن اليمين الحاكم في إسرائيل يعتبر الانحياز الأمريكي الأعمى للاحتلال وسياساته الاستيطانية شبك فرص ذهبية يواصل استغلاله بشكل يشع لتنفيذ جميع مخططاته وتدابيره الاستعمارية التوسعية في القدس، التي تهدف إلى تهويد المدينة المقدسة وتغيير معالمها ووضعها القانوني والتاريخي، وفصلها بالكامل عن محيطها الفلسطيني.

وأكدت أن تقاعس المجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالاستيطان، وتقصيره الملحوظ في محاسبة ومعاقبة إسرائيل كقوة احتلال على انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي واتفاقيات جنيف وتمردها على إرادة السلام الدولية، أصبح يشكل تواطئا دولياً أمام هذا التصعيد الاستيطاني المحموم.

وطالبت الوزارة، مجلس الأمن الدولي بالتحرك بسرعة للحفاظ على ما تبقى من مصداقيته إزاء الحالة في فلسطين المحتلة، وفي مقدمتها التحرك الفوري لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وضمان تنفيذها، خاصة القرار 2334.

■ فلسطين: متظاهرون يطالبون برفع «الإجراءات العقابية» عن القطاع

■ بلدية الاحتلال: 20 ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس .. و الحكومة الفلسطينية تستنكر

عباس: لا يوجد نوايا لدى «حماس» لإتمام المصالحة

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

رام الله - «وكالات»: قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إنه لا توجد نوايا حقيقية لدى حركة حماس، من أجل إتمام المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، مستنكراً كل المحاولات الأمريكية لتحويل القضية في قطاع غزة لقضية إنسانية وليست وطنية.

وأضاف عباس في كلمة له، خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الـ29 للمجلس المركزي الفلسطيني، انه «رغم الجهود المصرية المضنية إلا أن حماس لا تملك نوايا حقيقية لإنهاء الانقسام، وانه لن يقبل إلا بحكومة واحدة وأرض واحدة وقانون واحد بدون ميليشيات مسلحة»، على حد وصفه.

وتأتي تصريحات الرئيس الفلسطيني في ظل اجتماعات مرتقبة للفصائل الفلسطينية واجتماعات ثنائية بين حركتي فتح وحماس، برعاية مصرية، من أجل إتمام الاتفاق على كافة بنود إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية.

وتابع عباس، أن «هذا الاجتماع جاء لمواجهة صفقة القرن، وأن القيادة الفلسطينية كانت أول من وقف ضد صفقة القرن»، مشدداً على ضرورة مواجهة كافة التحديات التي يواجهها سكان قرية الخان الأحمر، في مدينة القدس المحتلة، ومحاولات إسرائيل تهجيرهم.

وفيما يخص حجب الولايات المتحدة لمساعداتها المالية للسلطة الفلسطينية، بسبب دفع مخصصات عائلات الشهداء والأسرى والجرحى، قال الرئيس الفلسطيني: «لن نسمح بقطع رواتب الشهداء والأسرى والجرحى، ولو قطعنا من لحمنا سنصرف على أسر الشهداء والأسرى، ولن نسمح بالاقتطاع أموال المقاصة».

وبدأ المجلس المركزي الفلسطيني، مساء الأربعاء، جلسات دورته الـ29 تحت شعار دورة «الشهيدة رزان النجار والانتقال من السلطة إلى الدولة»، وسط مقاطعة 5 فصائل وقوى فلسطينية.

استنفار «تحرير الشام» في حلب

سوريا: النظام يكثف قصفه الجوي على جنوب إدلب رغم الهدنة

النظام السوري يقصف جنوب أدلب

دمشق - «وكالات»: أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، مساء الأربعاء، بوقوع خسائر بشرية جراء عمليات القصف الجوي على الريف إدلب، في ثاني خرق من قبل قوات النظام طال مناطق في القطاع الجنوبي، بأكثر من 10 براميل متفجرة.

وأشار المرصد إلى أن القصف طال مناطق التمانعة ومحيطها، والعزيزية، وريف خان شيخون، حيث قتل طفل في التمانعة وأصيب آخرون بجراح متفاوتة الخطورة.

وقال المرصد إن «قوات النظام نفذت جولة الثالثة من الخروقات للهدنة التركية الروسية، عبر استهداف منطقة سكيك في الريف الجنوبي».

وتشهد محافظات حلب، وإدلب، وحماة، واللاذقية، استمرارا للهدوء الحذر فيها ولم تسجل أي خروقات وعمليات عسكرية خلال 24 ساعة الماضية.

وأوضح المرصد أن النظام السوري يواصل حشد عناصره للبدء بالعملية العسكرية التي يجري التحضير لها منذ أيام في منطقة مثلث سهل الغاب، غرب جسر الشغور، جبال اللاذقية، بهدف إجبار الفصائل على التراجع شمالاً نحو عمق محافظة إدلب، حيث نقلت قوات النظام عتادها وعناصرها وآلياتها ومدرعاتها وذخيرتها بعد انسحابها من جبهات الجنوب السوري، الذي انتهت العمليات فيه بالسيطرة الكاملة على محافظتي درعا والقنيطرة.

من جهة أخرى رصد المرصد السوري لحقوق الإنسان استنفارا من قبل هيئة تحرير الشام، في الريف الغربي لحلب، فيما أقامت الهيئة عدداً كبيراً من الحواجز بين مدن وبلدات ريف حلب الغربي.

ووفق المرصد، أمس الخميس، فإن «هيئة تحرير الشام استنفرت المئات من عناصرها في الريف الغربي لحلب، وأقامت عدداً كبيراً من الحواجز على الطريق الواصلة بين مدن وبلدات في ريف حلب الغربي، وذلك بالتزامن مع وصول تعزيزات عسكرية كبيرة لهيئة تحرير الشام محملة بالأسلحة المتوسطة والثقيلة من ريفي إدلب وحماة».

كما أفاد المرصد بوصول رتل كبير للحزب الإسلامي التركستاني إلى ريف حلب، مزوداً بالأسلحة والمعدات العسكرية والعربات المدرعة، دون ورود معلومات عن أسباب هذا الاستنفار غير المسبوق.

من ناحية أخرى نقلت مصادر إعلامية سورية، إن «وزارة الأشغال العامة والإسكان اتفقت مع وفد اقتصادي إيراني يزور دمشق، على تنفيذ 30 ألف وحدة سكنية من مشروعات المؤسسة العامة للإسكان في محافظات دمشق وحلب وحمص، بواسطة القطاع الخاص الإيراني.

وأوضحت المصادر، وفق صحيفة الشرق الأوسط، اليوم الخميس، أن «هذه الخطوة ستكون بعد تحديد آلية التمويل والتنفيذ، إضافة إلى توطين تكنولوجيا البناء والتشييد، وذلك ضمن اتفاق التعاون الاقتصادي وملحقاته فيما يتعلق بقطاعات ومجالات عمل وزارة الأشغال على أن تبرم العقود الإعمارية مع الشركات الإيرانية، وفق القوانين والأحكام السورية النافذة الناظمة لإبرام العقود».

ونقلت الصحيفة عن موقع «الاقتصاد اليوم» قوله إن «هذا الاتفاق جاء خلال لقاء وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس، الثلاثاء، مع معاون وزير الطرق وبناء المدن الإيراني أمير أميني والوفد المرافق له»، حيث أعرب عرنوس عن «الاستعداد لتلبية رغبة الشركات الإيرانية بالعمل في سوريا، واستعداد الوزارة لتذليل الصعوبات والمعوقات لإطلاق العمل المشترك».